

Distr.: General
31 December 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ١٣١ من جدول الأعمال
استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

أنشطة الشراء التي تضطلع بها الأمم المتحدة
تقرير الأمين العام

موجز

في التقرير السابق عن أنشطة الشراء التي تضطلع بها الأمم المتحدة (A/67/683 و Corr.1 و ٢)، قُدمت إلى الجمعية العامة معلومات شاملة عن أنشطة الشراء بالأمم المتحدة. وعرض التقرير أيضا في الإضافتين الملحقيتين به معلومات مستكملة عن تنفيذ المشروع التجريبي المتعلق بالنظام المستقل للطعن في قرارات المشتريات (A/67/683/Add.1)، ورد الأمين العام (A/67/683/Add.2) على التوصية الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠١٣.

كما يشار إلى تقرير الأمين العام (A/64/284) عن تنفيذ جدول أعمال إصلاح نظام الشراء الذي اقترحه الأمين العام في تقريره A/60/846/Add.5 و Corr.1 و A/62/525. ويُذكر أيضا أن التقرير المذكور عرض بالتفصيل هيكل الحوكمة المقترح لمهام الشراء التي تقوم بها الأمانة العامة (A/64/284/Add.1) ومفهوم الشراء المستدام (A/64/284/Add.2).

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٥.



الرجاء إعادة استعمال الورق

170215 170215 14-68166 (A)



وقد أعربت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في تقريرها إلى الجمعية العامة (A/67/801)، عن ترحيبها بجهود الأمين العام المبينة في التقرير السابق الذي يُشار إليه أعلاه، وأحاطت علماً بالتقدم المحرز عموماً في مجال تحسين عمليات الشراء في الأمم المتحدة.

وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢٦٣/٦٨، أن يقدم تقريراً شاملاً عن أنشطة الشراء التي تضطلع بها الأمم المتحدة لكي تنظر فيه الجمعية في دورتها التاسعة والستين. ويقدم هذا التقرير مجملًا للإنجازات المحققة والتقدم المحرز في مجالات الشراء الرئيسية في الأمانة العامة. ويصف التقرير كذلك عدة مبادرات رئيسية أخرى تضطلع بها شعبة المشتريات من أجل زيادة الشفافية والمساءلة مع تعزيز الخدمات المقدمة إلى العملاء على الصعيد العالمي.

أولا - مقدمة

١ - شعبة المشتريات هي أكبر الكيانات المعنية بالشراء على نطاق منظومة الأمم المتحدة وأكثرها خبرة في هذا المجال. ولقد قطعت الشعبة شوطاً طويلاً في انتقالاتها مما درجت عليه من أداء للمهام المتصلة بمعاملات الشراء، لكي تصبح شريكا استراتيجيا في سلسلة الإمداد بالمنظمة على درجة عالية من المهنية. والشعبة، إذ تضطلع بدور قيادي في مجال إدارة المشتريات في الأمم المتحدة، تجتهد نفسها في وضع فريد يمكنها من تيسير الترشيح الفعال لعمليات شراء السلع والخدمات. وينطوي النهجُ المحدَّث للشراء على تفاعل استراتيجي بين مختلف الإدارات والمواقع والولايات العملية ودورات الميزانية. وتؤدي استراتيجية الشراء هذه إلى مكاسب في الكفاءة تنجم عن تنسيق شراء الاحتياجات التشغيلية للمقر وفرادى بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة علاوة على المكاتب الموجودة خارج المقر. وسيكمل التطبيقُ التام لنظام أوموجا هذه الاستراتيجية عن طريق تعزيزه لتنسيق جملة من مسارات العمل المتشابكة، مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة والحد من الازدواجية في العمليات الإدارية. وتعزز الشعبةُ الاستفادة من نظام أوموجا ذي المنحى الكلي لتحسين قدرتها على تحديد الاتجاهات الناشئة في مجال الشراء وللتوسع في عمليات قياس الكفاءة وتقييمها.

٢ - وقد تبين، في التقرير الإحصائي السنوي لعام ٢٠١٣ المعد عن مشتريات الأمم المتحدة^(١)، أن الأمانة العامة مسؤولة عن الحصة الأكبر من مشتريات جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. وارتفعت قيمة عمليات الشراء المنفذة إذ كان مبلغها ٤٠١ ٨٩٢ ٣٠٨٦ دولاراً في عام ٢٠١٢ فزادت إلى ٣٤٤ ٨٦١ ٢٣٤ دولاراً في عام ٢٠١٣. وأجري تحليل للسلع الأساسية الرئيسية بين أن المشتريات من خدمات النقل الجوي ومنتجات الوقود والنفط وحصص الإعاشة كانت الأعلى قيمة في عام ٢٠١٣. وعززت شعبة المشتريات عمليات شراء هذه السلع الأساسية الثلاث لكفالة حصول المنظمة على أفضل قيمة مقابل الثمن بأكثر الطرق كفاءة وفعالية.

٣ - وتضطلع شعبة المشتريات بعدة مبادرات رئيسية ستعزز النهوض بالمنحى الاستراتيجي حيال مشتريات الأمم المتحدة وستجعل عملية الشراء لتلبية الاحتياجات البالغة الأهمية مواكبة للعصر. وتشمل هذه المبادرات الرئيسية ما يلي: (أ) استخدام المعلومات المتعلقة بالأعمال المستمدة من نظام أوموجا كأداة استراتيجية للشراء؛ (ب) إدخال تغييرات على عملية شراء الخدمات الجوية المستأجرة من أجل زيادة القدرة على التنافس وكفالة الاتساق مع أفضل الممارسات في هذا القطاع؛ (ج) مداومة الارتقاء بالمستوى المهني للفريق المعني بممارسات الشراء؛ (د) إدخال العمل بخيار يسمح بتقديم العطاءات إلكترونياً (e-tendering)؛ (هـ) وضع استراتيجية مصممة لمهام الشراء خصيصاً، تمهيداً لتطبيقها بنظام الوحدات النمطية المواصفات الذي يعتبر عنصراً حيوياً من عناصر استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي.

ثانياً - تحويل الشراء في الأمم المتحدة من نهج أداء معاملات الشراء إلى نهج إدارة سلسلة الإمداد

ألف - الإدارة الاستراتيجية لمشتريات الأمم المتحدة

١ - المبادرات الرئيسية المتعلقة بمهام الشراء

نظام أوموجا في سياق خدمات الشراء

٤ - يتيح تنفيذ نظام أوموجا نهجاً حديثاً وفعالاً لإزاء المشتريات، إذ يعزز الشفافية والمساءلة وإدارة الموارد ويحسن في الوقت نفسه تقديم نواتج وخدمات ذات جودة عالية إلى

(١) انظر: United Nations Office for Project Services, 2013 Annual Statistical Report on United Nations

.Procurement, 2014.

العملاء على الصعيد العالمي. ولتحقيق الفوائد المرجوة من نظام أوموجا، ستجري شعبة المشتريات تحليلاً استراتيجياً للهيكل التنظيمي الحالي وما يرتبط به من مسؤوليات وأدوار منوطة بالدوائر المختصة بمهام الشراء في الأمانة العامة على الصعيد العالمي.

٥ - ويُعتبر نموذج سلسلة الإمداد في نظام أوموجا بنية مركزية تجمع جملة من مسارات العمل المتشابكة، ومنها اختيار الموردين، والدعوة لتقديم العطاءات والعروض، وإدارة اللوجستيات والعقود، وإجراءات الاستلام والمعاينة إضافة إلى سداد الفواتير. والترشيد والتبسيط الذي يتم في نظام أوموجا لعمليات كانت في السابق "عمليات منعزلة" يتيح للمنظمة جني فوائد هامة من حيث تحسين نوعية طلبات تقديم العطاءات والعروض ونوعية خدمات الشراء المقدمة إلى العملاء والمستفيدين، كما يتيح للموظفين التركيز على تحقيق النتائج. ويمكن كذلك تحقيق مكاسب في الكفاءة من خلال التخلص من الازدواجية في عمليات الشراء إذ إن الخصائص الوظيفية لنظام أوموجا تسمح للمكاتب المقدمة لطلبات الشراء بالعثور على العقود الإطارية القائمة واستخدامها، وهي العقود التي سيتسنى للجميع الوصول إليها من خلال القائمة العالمية الجديدة للعقود.

٦ - وقد درجت العادة على أن تكون العقود الإطارية التابعة لشعبة المشتريات شاملة الاحتياجات من المشتريات الواردة من جميع المواقع ذات الصلة. ومع إبراز نظام أوموجا لهذه العقود، يُنتظر أن تحي المنظمة فوائد إضافية. ويتم ذلك بتسهيل تحقيق المزيد من وفورات الحجم من خلال تجميع الاحتياجات المحلية. ومن أجل تحقيق أوجه الكفاءة هذه، فإن القيادات المعنية بمهام الشراء على الصعيد العالمي مطالبة بأن تستغل القوة الشرائية للمنظمة من أجل تلبية احتياجاتها الحيوية. ويستلزم ذلك زيادة التنسيق على صعيد مهام الشراء، مع تولى الشعبة قيادة العمليات في مجال تخطيط المشتريات. ولا بد من الاستفادة من دور أفرقة المشتريات المحلية وتوجيهه نحو المجالات التي يتيح فيها استخدام الخبرات المحلية من حيث المعارف والقدرات المتوفرة في المنطقة إلى إحداث أكبر أثر ممكن، ومن أمثلة ذلك التعاقد مع البائعين المحليين والتواصل معهم لضمان توزيع جغرافي أكثر تنوعاً بين المشاركين في طلبات تقديم العطاءات والعروض. وشمسياً مع استراتيجية الشراء هذه، تعكف شعبة المشتريات على مواءمة العمليات المشتتة وعلى توفير التوجيه بشأن المسائل التشغيلية، من قبيل العملية المركزية لتسجيل البائعين، إلى مكاتب المشتريات التي انتقلت بالفعل إلى العمل بنظام أوموجا.

٧ - ومن أجل دعم هذه الجهود ووضع هيكل الحوكمة الملائم للشراء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أنشأت شعبة المشتريات قسم الاتصالات وتكنولوجيا

المعلومات في عام ٢٠١٢ لمواجهة الاحتياجات المعقدة والسريعة التغير في هذا المجال مع اعتماد محور تركيز استراتيجي بشأنها. ويركز القسم على تنفيذ نماذج جديدة ذات طابع استراتيجي للتعاقد والشراء بالنسبة لبرامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعقدة، وهي نماذج تساعد المنظمة على تنفيذ ولاياتها مع زيادة التركيز على الضوابط الداخلية وتحسين آليات مراقبة التكاليف.

الانتقال إلى منهجية جديدة لطلب العطاءات والعروض في سياق تلبية الاحتياجات الطويلة الأجل من الخدمات الجوية المستأجرة

٨ - إن شراء الخدمات الجوية المستأجرة يُعتبر، كما أتى في الفقرة ٢ أعلاه، مجالاً استراتيجياً هاماً من مجالات الشراء في الأمم المتحدة، إذ يفوق مجموع الإنفاق في هذا الميدان ما يبلغه ٦٧٠ مليون دولار، وهو ما يمثل حوالي ٢١ في المائة من القيمة الكلية لمشتريات شعبة المشتريات في عام ٢٠١٣. ولتقديم دعم فعال لبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في تنفيذها لقرارات مجلس الأمن، تطبق الشعبة وإدارة الدعم الميداني منهجية جديدة لطلب العطاءات والعروض في مجال شراء العتاد الجوي والخدمات اللوجستية الجوية، بقصد إتاحة قدر أكبر من المرونة في العمليات وتعزيز المنافسة الدولية وكفالة حصول المنظمة على قيمة أفضل.

٩ - ومنذ عام ١٩٩٤، كانت منهجية طلب العطاءات والعروض للحصول على الخدمات الجوية المستأجرة والخدمات اللوجستية تقوم على أساس الدعوة لتقديم عطاءات، وهي العملية التي تحدد فيها الأمم المتحدة المواصفات التقنية للطائرات المطلوبة وتقيم العروض المقدمة بناء على مبدأ "العطاء الأقل تكلفة والمستوفي الشروط التقنية". وكما يرد في الفقرة ٣٧ من التقرير السابق الصادر عن أنشطة الشراء التي تضطلع بها الأمم المتحدة (A/67/683 و Corr.1 و 2)، تلتمس شعبة المشتريات، بالتنسيق مع إدارة الدعم الميداني، المشورة المتخصصة من منظمة الطيران المدني الدولي من أجل تغيير عملية طلب العطاءات والعروض فيما يتعلق بالخدمات الجوية المستأجرة للانتقال من نهج الدعوة لتقديم عطاءات إلى النهج القائم على طلب العروض. وتقتصر وثيقة طلب العروض على إيضاح الاحتياجات اللوجستية للمنظمة، ولا توجه إلى كيفية تلبيتها بإيراد حل تقني بعينه. وبذلك يُستند عند إصدار التوصيات بإرساء العقود إلى أكثر العروض استجابةً للاحتياجات، مع مراعاة مجموعة من اعتبارات الجدوى التقنية والتجارية المرححة. وهذا النهج المحدّث لطلب العطاءات والعروض يمثل لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن المشتريات، ويتبع في الوقت نفسه أفضل الممارسات المهنية في قطاع الطيران من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة التعقيد في هذا

المجال. وتجدر الإشارة إلى أن منهجية طلب العروض تستخدمها الأمانة العامة بالفعل لتلبية احتياجات شراء أخرى تتسم بالتعقيد، مثل الاحتياجات من حصص الإعاشة والوقود وتكنولوجيا المعلومات والخدمات الطبية والهندسية.

١٠ - ولضمان صلاحية بيان الاحتياجات المنقح ومعايير التقييم المقترحين عقب تلقي توصيات منظمة الطيران المدني الدولي، التمسّت الأمم المتحدة في صيف عام ٢٠١٣ تعقيبات المشتغلين في هذا المجال وممثلي الدول الأعضاء. ثم أجرت الأمم المتحدة تحليلاً للمدخلات الواردة إليها ونظمت مؤتمراً عن الخدمات الجوية المستأجرة، حضرته ٨٥ شركة من ٣٠ بلداً. وخلال المؤتمر، طُلب إلى الحضور المزيد من الآراء التعقيبية بشأن منهجية طلب العطاءات والعروض. وقدمت ٣٠ شركة مساهماتٍ ببناءة، قيّمته في ربيع عام ٢٠١٤ فرقة عمل مشتركة بين منظمة الطيران المدني الدولي والأمم المتحدة.

١١ - وأصبح البيان المنقح للاحتياجات اللوجستية في مجال الخدمات الجوية المستأجرة، الذي وُضع بالتعاون مع منظمة الطيران المدني الدولي، يتضمن جدولاً سنوياً إرشادياً يُدعى على أساسه المشغلون الجويون إلى طرح حلول الطيران الأكثر ملاءمة لاحتياجات الأمم المتحدة حسب القيود التشغيلية التي تنفرد بها مناطق البعثات المختلفة. ويستتبع هذا النهج الابتعاد عن الاعتماد المتكرر على أنواع معينة من الطائرات ويشجع البائعين على تقديم حلول مبتكرة تلبي بأقصى قدر من الكفاءة الاحتياجات المقاسة كميّاً لنقل الركاب/البضائع والمهام المتخصصة. ويُطلب إلى مقدمي العطاءات إتاحة الطائرات والأطقم الجوية المناسبة لاحتياجات الأمم المتحدة. وينبغي أن يؤدي ذلك إلى انخفاض عدد قطع الأصول الجوية التي يُحتمل أن تتطلبها المنظمة لتلبية احتياجاتها اللوجستية، وأن يوفر في الوقت نفسه القدر الكافي من الدعم الأرضي والإداري ويحسن تخطيط الرحلات الجوية وإدارة الوقود إلى أقصى حد ممكن.

١٢ - وعند استخدام منهجية طلب العروض، يُطلب إلى مقدمي العطاءات الالتزام بمؤشرات أداء رئيسية محددة تعتبر مؤشرات بالغة الأهمية بالنسبة لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ومنها مثلاً توافر الطائرات والقدرة على الاستجابة لاحتياجات والقدرة على مواجهة الزيادة المفاجئة فيها. وجرى تحديث معايير التقييم التقني لتشمل خبرة المشغل وأدائه من حيث تشغيل الطائرات ومؤهلاته الشخصية ومراقبته للسلامة. وإلى جانب تغيير منهجية طلب العطاءات والعروض فيما يتعلق بالخدمات الجوية المستأجرة، تعكف شعبة المشتريات وإدارة الدعم الميداني على استعراض عملية إدارة العقود وتعملان على استحداث مؤشرات رئيسية منقحة للأداء. وسيؤخذ بأداء المشغل الجوي في إطار العقود السابقة

والحالية كميّار للتقييم في المشتريات التي تتم بالمنهجية الجديدة لطلب العروض، مما يخلق حوافز للمتعاقدين تشجعهم على تحقيق مستوى أعلى من الخدمات.

١٣ - وجرى إضافة إلى ذلك استعراض وتحديث أحكام اتفاق الأمم المتحدة المتعلق بالخدمات الجوية المستأجرة بالتشاور مع مكتب الشؤون القانونية، وذلك لمواءمة العقد النموذجي للمنظمة مع الممارسات الحديثة في مجال الطيران. وتشمل أوجه تحسين عملية التعاقد استحداث نموذج قياسي لهذا القطاع لتقدير تكلفة الطائرات والأطقم الجوية والصيانة والتأمين، وإيراد بند منقح يتناول الإنهاء المبكر للتعاقد، وإدخال العمل بآلية محسّنة لتجهيز الفواتير تضمن السداد السريع لمقدمي الخدمات الجوية المستأجرة.

١٤ - ومن الناحية التجارية، أصبح طلب العروض يشمل طريقة محسّنة للتقييم المالي تراعى فيها عوامل هامة للتكلفة غير المباشرة. وتشمل هذه العوامل استهلاك الوقود وعوامل التكلفة غير الملموسة المتصلة بالحلول التقنية المتطورة، بما في ذلك الأصول المتعددة الاستخدامات وذات الأدوار المتنوعة، وبإتاحة مقدمي الخدمات آليات أكثر منهجية في مجالي التشغيل والسلامة. ولا يُعرف حتى الآن النطاق الكامل لتأثر الأسعار بالتغير في أسلوب طلب العطاءات والعروض. وسيتعين استعراض وتقييم أي تباين في تكلفة الخدمات في ظل منهجية طلب العطاءات الجديدة، قياساً إلى الوفورات المحققة من عناصر التكلفة غير المباشرة.

١٥ - ولتحقيق مشاركة واسعة النطاق من جانب المشتغلين بقطاع الطيران، شرعت شعبة المشتريات في تموز/يوليه ٢٠١٣ في تنفيذ برنامج شامل للتواصل مع البائعين بغية استهداف الشركات التي توفر الخدمات الجوية المستأجرة. وأعلنت الشعبة عن انتقالها إلى نهج جديد في طلب العطاءات والعروض على موقعها الشبكي وفي إحدى نشراتها الإعلامية وفي إحاطات قدمتها، كما أصدرت في هذا الشأن مذكرات شفوية وجهتها إلى البعثات الدائمة لكي توسع نطاق التعميم على رابطات المشغلين الجويين. وبالتزامن مع ذلك، قام الخبراء المتخصصون من منظمة الطيران المدني الدولي بنشر مقالات في عدد من الإصدارات المتخصصة في مجال الطيران. وإضافة إلى ذلك، شاركت الشعبة في عدة حلقات دراسية تجارية ومعارض للطيران من أجل اجتذاب شركاء عمل جدد في مجالي الطيران والخدمات اللوجستية. وقد أسفر هذا البرنامج المكثف للتواصل مع البائعين عن إعراب ما مجموعه ١٠٤ من المشغلين الجويين، منهم بائعون جدد وحاليون، عن رغبتهم في دخول سوق الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، عكفت الشعبة وإدارة الدعم الميداني على استعراض العملية المعمول بها حالياً لتسجيل بائعي الخدمات الجوية المستأجرة من أجل كفالة توافر معايير

الأهلية التي تسمح بالتسجيل مع أفضل الممارسات في مجال الطيران، وضمان كفاءة التقييم الذي يتم لطلبات تسجيل الشركات الجديدة من حيث الوقت الذي تستغرقه تلك العملية.

١٦ - وللتخلص من الازدواجية في إجراءات التقييم وتوسيع مشاركة المشتغلين بهذا المجال في العملية، دُعيت شركات جديدة للاشتراك في طلب تجريبي للعروض صدر في حزيران/يونيه ٢٠١٤ لفائدة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية واعتمدت فيه شروط أهلية بسيطة جدا. وبذلك أُنِيج لجميع المشتغلين الجويين المهتمين بالأمر التنافس فيما بينهم في إطار أسلوب طلب العطاءات والعروض الجديد، وإن ظل إرساء العقد مرهوناً باستكمال عملية التسجيل المعمول بها على نحو سليم. وعند حلول الأجل النهائي لطلب تقديم العروض في آب/أغسطس ٢٠١٤، كانت الأمم المتحدة قد تلقت رقما قياسيا من العروض بلغ ٢٢ عرضا من شركات تمثل توزيعا جغرافيا واسع النطاق. وفي ظل منهجية طلب العطاءات والعروض السابقة التي كانت تقوم على الدعوة إلى تقديم عطاءات، كان من المعتاد أن تتلقى المنظمة ما متوسطه خمسة عطاءات لا تعكس إلا توزيعا جغرافيا محدودا. وهذا التمثيل الواسع والمتنوع الذي ميّز الاستجابة للطلب التجريبي للعروض أكد ردّ الفعل الإيجابي في أوساط المشتغلين بالطيران حيال الانتقال إلى الطريقة الجديدة لطلب العطاءات والعروض.

تطبيق نظام الوحدات النمطية المواصفات

١٧ - وفقا لما ورد في تقرير الأمين العام عن استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي (A/64/633)، يعد تطبيق نظام الوحدات النمطية المواصفات عنصرا أساسيا من عناصر الاستراتيجية. وينطوي النظام على تطوير مجموعات من الخدمات المعدة مسبقا تشمل المواد واللوازم والمعدات والقدرات التمكينية المطلوبة لتقديم حلول شاملة للتعجيل بنشر البعثات الميدانية وتوسيعها. ويتم الحصول على معظم السلع من خلال عقود إطارية تضعها شعبة المشتريات بالتعاون مع إدارة الدعم الميداني. ويشمل عنصرُ الخدمات في نظام الوحدات النمطية المواصفات تركيبَ وتشغيل المعدات وإنشاءَ وتشبيد الهياكل وحملة خدمات أخرى، ويُعد هذا العنصر المورد الأساسي لتنفيذ نظام الوحدات النمطية المواصفات بنجاح. وتشمل عناصر التمكين الأخرى المتعاقدين التجاريين الذين يضطلعون بدور بارز.

١٨ - وتقوم إدارة الدعم الميداني حاليا بإعداد الاحتياجات اللازمة لمجموعة من الخدمات الهندسية وخدمات التشييد تشمل الوحدات الأربع التالية: (أ) إعداد الموقع والأشغال الأساسية؛ (ب) البناء العمودي؛ (ج) توليد الطاقة وأعمال توزيع الكهرباء وأعمال شبكات المعلومات والاتصالات؛ (د) شبكات المياه وخدمات الصرف الصحي.

١٩ - وتتألف استراتيجية المشتريات التي وُضعت لتطبيق نظام الوحدات النمطية المواصفات من نهج ذي مرحلتين. وتستلزم المرحلة الأولى إصدار طلب شراء لإبرام اتفاقات استبقاء مع مجموعة من الموردين المؤهلين مسبقاً يمكنهم توفير الخدمات اللازمة. وتبدأ المرحلة الثانية من الاستراتيجية عندما تنشأ الاحتياجات الفعلية، وعندئذ يوافق الموردون المؤهلون مسبقاً بنطاق العمل مع مواصفات الاحتياجات المطلوبة. فيقوم هؤلاء البائعون بتقديم عروض تتسق مع الاحتياجات الفعلية، يجري تقييمها من حيث امتثالها للمتطلبات التقنية. وتُسند تلبية الاحتياجات إلى البائع في شكل أمر تكليفٍ بخدمات. وتكفل استراتيجية الشراء هذه التوازن السليم بين الامتثال للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة من جهة وضمان المرونة التشغيلية والتنفيذ السريع من جهة أخرى، والمطلب الأخير يعد شرطاً أساسياً لدعم عمليات حفظ السلام.

٢ - الجيل التالي من العقود البالغة الأهمية بالنسبة للبعثات

عقود حصص الإعاشة

٢٠ - تزويد القوات بحصص الإعاشة مطلبٌ بالغ الأهمية للبعثات الميدانية، يستلزم اهتماماً ورصداً متواصلين لكفالة تلقي القوات الطعام السليم والجيد النوعية في الوقت المحدد. وفي الفترة الممتدة بين آذار/مارس ٢٠٠٩ وآب/أغسطس ٢٠١١، اشتركت شعبة المشتريات وإدارة الدعم الميداني في إجراء استعراض شامل ودقيق للاحتياجات من حصص الإعاشة. وقد ركّز الاستعراض على معايير الجودة وآليات المراقبة، وكان الهدف منه هو مواءمة العمليات المتعلقة بحصص الإعاشة في الأمم المتحدة مع المعايير المهنية في هذا القطاع وتعزيز المنافسة العالمية، ومن ثم تحقيق قدر أكبر من الكفاءة من حيث التكلفة. وبالتزامن مع ذلك، جرى تنقيح العقد النموذجي لتحسين مؤشرات الأداء الرئيسية، مما يعزز إدارة الأداء ويدعم آليات الانتصاف القانونية والتجارية في حالة التقصير في الأداء. ويمثل العقد النموذجي المحسن إصلاحاً جذرياً أدخل العمل بمعايير وعمليات جديدة تشمل دورة الإمداد بأكملها.

٢١ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، شرعت شعبة المشتريات في إعادة طلب العطاءات والعروض للعديد من عقود حصص الإعاشة، وأدخلت على هذه العملية مواصفات ومعايير منقحة. وقد جرى حتى الآن استبدال ١١ عقداً وأُبرمت عقود لبعثتين جديدتين من بعثات حفظ السلام، هما بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهو ما يمثل عطاءات أُرسيت بقيمة سنوية قدرها ٣٧٥ مليون دولار.

٢٢ - وانخفض متوسط التكلفة الإجمالية للعقود المتعلقة بتوفير حصص الإعاشة والخدمات المرتبطة بها لبعثات حفظ السلام، مما أسفر عن تحقيق وفورات سنوية تقارب مبلغ ٤٥ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، منحت الأمم المتحدة عقوداً لأربعة متعاقدين جدد، بمن فيهم ثلاثة من البلدان النامية، فيما يمثل زيادة كبيرة في عدد المتعاقد معهم لتلبية الاحتياجات من حصص الإعاشة. وعلاوة على ما سبق، أدت المعايير المنقحة إلى تعزيز المعايير المتعلقة بالصحة والسلامة الغذائية والتنوعية من خلال عملية للمعاينة والمصادقة وتدابير محسنة للتخفيف من المخاطر. وقد حاز هذا المشروع في عام ٢٠١٣ على إحدى جوائز الأمم المتحدة للقرن الحادي والعشرين تقديراً للكفاءة المحققة في شعبة المشتريات وإدارة الدعم الميداني.

عقود الوقود

٢٣ - تظطلع شعبة المشتريات بشراء احتياجات الوقود التي تتجاوز قيمتها بليون دولار في جميع البعثات الميدانية، وهي احتياجات يتنوع نطاقها وتختلف درجة تعقيدها. وتجري عمليات الوقود في الميدان بإحدى الطرق التالية: (أ) على أساس تسليم المفتاح؛ (ب) عمليات داخلية/تسليم بالجملة؛ (ج) عمليات مختلطة (الجمع بين تلبية الاحتياجات بنظام تسليم المفتاح والتسليم بالجملة). وتعتمد خدمات الوقود المحددة على الظروف التشغيلية والاحتياجات الخاصة بكل بعثة. وبشكل عام، تقلل عقود تسليم المفتاح من المخاطر التشغيلية والمالية في البعثات الواسعة النطاق التي تتسم احتياجات سلاسل الإمداد فيها بالتعقيد، إذ إن هذا النوع من الترتيبات يلقي على عاتق المورد بمسؤولية إنشاء وتشغيل نظام تخزين الوقود وتوزيعه في البعثة. ويحمي عقد الأمم المتحدة النموذجي مصلحة المنظمة كذلك، نظراً لأنه يُسند المخاطر والمسؤوليات المرتبطة بأي خسارة أو هدر أو ضرر بيئي إلى المتعاقد. وبخلاف ذلك، يمكن تحقيق الفعالية من حيث التكلفة في البعثات التي تعمل في بيئات أكثر استقراراً وينخفض فيها نمط المخاطر ويتوافر بقدر أكبر الوقود ذو النوعية الجيدة، بالاعتماد على أسواق الوقود التجارية والاستعانة بخبراء الوقود في البعثة لتلبية احتياجاتها من الوقود.

٢٤ - وقد درجت العادة على أن تتولى مكاتب المشتريات المحلية طلب العطاءات لإبرام عقود الوقود اللازمة للبعثات ذات الاحتياجات الأقل حجماً. وبغية تحسين الخدمات وضمان إدارة المخاطر بشكل سليم، أصبحت شعبة المشتريات تنهض أيضاً بمسؤولية إبرام عقود الوقود ذات الكميات الأقل للاستفادة من خبرتها المتراكمة في هذا المجال. وخلال السنة المالية ٢٠١٣-٢٠١٤، طلبت الشعبة بالنيابة عن ثماني بعثات تقديم عطاءات لتلبية

احتياجات بقيمة سنوية قدرها ٠.٩١ ١٨٢ ١٩٦ دولاراً. وفي ضوء تقلب أسعار النفط ولتحقيق المصلحة العليا للمنظمة، أنشأت الشعبة منهجيةً للتسعير تستند إلى السعر المتغير للوقود في السوق الدولية وإلى عناصر تكلفة ثابتة.

٢٥ - واستكمالاً للعناصر التجارية والتقنية الواردة أعلاه، وضع مكتب الشؤون القانونية عقوداً نموذجية متطورة خاصة بمختلف عمليات الوقود في المنظمة. وتتضمن العقود أحكاماً تكفل التعبئة في الوقت المناسب من خلال شروط التعويضات المقطوعة صيغت لها خصيصاً، وأحكاماً تبرئ من المسؤولية البيئية، وتتيح المرونة التشغيلية لتلبية الاحتياجات المتغيرة عند النشر السريع أو إضافة نقاط للتوزيع. ويجب على المتعاقدين الامتثال للمعايير المعمول بها بين المشتغلين بهذا القطاع ولما ينص عليه دليل الأمم المتحدة للعمليات المتعلقة بالوقود، بما في ذلك ما يتعلق بوضع وتنفيذ إجراءات تشغيلية موحدة شاملة تتصل بالضوابط البيئية. وعلاوة على ذلك، يقع على موردي الوقود للأمم المتحدة واجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة التلوث البيئي في حالة وقوع أي حادث، ويلزمون بتوفير التغطية التأمينية المناسبة.

٣ - مكتب المشتريات الإقليمي

حوكمة مكتب المشتريات الإقليمي وهيكله

٢٦ - على النحو الوارد في الفقرات من ٧ إلى ١٣ من التقرير السابق (A/67/683 و Corr.1 و 2)، أنشأت شعبة المشتريات مكتب المشتريات الإقليمي في عنتيبي كمشروع تجريبي. والمكتب جزء لا يتجزأ من الشعبة، يقدم تقاريره إلى رئيس دائرة المشتريات الميدانية ويمثل لجميع الإجراءات المعمول بها في الشعبة، بما في ذلك الاستعراض الذي تجريه لجنة المقرر للعقود، حيثما ينطبق ذلك. ويتولى رئيس قسم قيادة المكتب الذي عُيّن موظفوه على أساس عدم تكبد أي تكاليف حيث يتألف المكتب من ٢٢ وظيفة مشغولة/شاغرة من بعثات حفظ السلام ووظيفتين من الشعبة.

٢٧ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أنشأت شعبة المشتريات إطاراً جديداً لحوكمة مكتب المشتريات الإقليمي، يحدد بشكل أكثر وضوحاً الإجراءات والسياسات الواجب اتباعها من أجل وضع خطط المشتريات المشتركة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، صدرت إجراءات تشغيل موحدة لضمان الامتثال لإطار الحوكمة وتنفيذ اتفاق مستوى الخدمات بين المكتب والبعثات المستفيدة من خدماته. وسوف يساعد ذلك على تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة وتوفير الاحتياجات في الوقت المناسب.

الأنشطة الرئيسية لمكتب المشتريات الإقليمي

٢٨ - يقوم مكتب المشتريات الإقليمي بتجميع احتياجات المشتريات اللازمة للبعثات المستفيدة من خدماته على الصعيد الإقليمي. وفي الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣، أبرم المكتب ٤٣ عقداً إدارياً إقليمياً في سياق خطط مشتريات مشتركة و ١٣٤ عقداً خاصاً ببعثات^(٢)، بقيمة إجمالية لا تتجاوز ٣١٥,٨٨ ٠٤١ ٣٦٠ دولاراً و ٤٦٣,٧٢ ٨٧٤ ٢٨٧ دولاراً على التوالي.

٢٩ - وبالإضافة إلى تنسيق المشتريات الإقليمية، يقدم مكتب المشتريات الإقليمي إلى البعثات برامج مستمرة للتدريب على الشراء لتعزيز خبرات الموظفين المعنيين بالمشتريات. وفي هذا الصدد، قدم المكتب في عام ٢٠١٣ برنامجاً لبناء القدرات في مجال المشتريات، استفاد منه أكثر من ٢٠٠ موظف في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعمليّة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وسوف يتم توسيع البرنامج في عام ٢٠١٤ ليشمل مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٣٠ - ويوفر مكتب المشتريات الإقليمي دعماً بالغ الأهمية للبعثات التي تشهد توسعاً وانتشاراً. ففي فترة بدء عمل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي، أجرى المكتب جميع عمليات الشراء دعماً للبعثة. علاوة على ذلك، قام المكتب بشراء مواد متنوعة منها مثلاً الاحتياجات الأمنية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ولوازم الإيواء المؤقت والأدوات الكهربائية الضرورية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وخدمات الشحن واستئجار المعدات الثقيلة لفائدة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وفي هذا الصدد، تم أيضاً نشر موظفي مكتب المشتريات الإقليمي مؤقتاً لتقديم الدعم الأساسي اللازم لبدء تشغيل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

٣١ - ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لمكتب المشتريات الإقليمي في إشراك البائعين الإقليميين والمحليين. وتشمل حملة المكتب الرامية إلى اجتذاب البائعين تنظيم حلقات أعمال وبرامج للتواصل، وتقديم المساعدة لتسجيل البائعين. وقد شارك المكتب في تنظيم ٢٠ حلقة

(٢) العقود الخاصة بالبعثات هي عقود أبرمت بعد عملية تقديم عطاءات وعروض طرحها مكتب المشتريات الإقليمي بالنيابة عن بعثة بعينها من البعثات المستفيدة من خدماته، بغرض الاستعانة بخبرة المكتب وقدراته.

دراسية تتعلق بالأعمال التجارية في ١٣ بلداً من بلدان المنطقة، وجميعها بلدان نامية. ونتيجة لحملة التسجيل، سجلت الأمانة العامة للأمم المتحدة ٢٠٥١ بائعاً من خلال المكتب في الفترة بين تموز/يوليه ٢٠١٠ وأيلول/سبتمبر ٢٠١٤، على النحو المبين في الجدول ١ أدناه.

الجدول ١

عدد البائعين المسجلين من خلال مكتب المشتريات الإقليمي، منذ إنشائه حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

البلد	٢٠١٣															٢٠١٤														
	البائعون المسجلون																													
	في تموز/يوليه ٢٠١٣	آب/أغسطس	أيلول/سبتمبر	أكتوبر	تشرين الأول/نوفمبر	تشرين الثاني/ديسمبر	كانون الأول/يناير	كانون الثاني/فبراير	شباط/مارس	آذار/أبريل	نيسان/مايو	أيار/يونيه	حزيران/يوليه	تموز/أغسطس	آب/سبتمبر	أيلول/أكتوبر	المجموع													
أوغندا	٢٣٦	١٦	١٦	٢٨	٢	٧	٢٣	١٩	٤٥	٢١	٣٥	٣٠	١٥	١٩	١٨	٥٣٠														
جنوب أفريقيا	١٢٤	٣	٣	٢	٤	—	١١	٧	١٣	٣	١٨	٣	—	٣	٣	١٩٧														
السودان	٤٤	٣	٣	٢	٢	١	٤	—	٧	٥	٢	١	١	—	٢	٧٧														
غانا	٩	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	١	٤	١	—	١٧														
كينيا	١٧٨	١	١٠	٣٩	١٤	٧	٥٢	٢٢	٣٢	٢٥	٣٤	٣٥	٣٤	٧٨	٤٦	٦٠٧														
مالي	٤٨	٥	١٤	—	٣	١	١	٣	٢	—	—	٥	—	٣	٥	٩٠														
مصر	١٦	—	—	—	—	—	٢	١	١	—	—	—	—	—	—	٢٠														
نيجيريا	٢٦	—	—	—	—	—	٣	٢	٩	٣	٤	٣	٧	١١	١٠	٧٨														
بلدان أخرى ^١	٧٧	—	٣	٤	٢٠	١	٥٣	٢٥	٤٤	٤١	٢٣	٣٦	٤٥	٣٩	٢٤	٤٣٥														
المجموع	٧٥٨	٢٨	٤٩	٧٥	٤٥	١٧	١٤٩	٧٩	١٥٣	٩٨	١١٨	١١٤	١٠٦	١٥٤	١٠٨	٢٠٥١														

(أ) تتألف البلدان الأخرى من البلدان التالية: إثيوبيا، بوتسوانا، تونس، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب السودان، رواندا، زامبيا، زيمبابوي، السنغال، سوازيلند، الصومال، غينيا، كوت ديفوار، ليبيريا، ملاوي.

٣٢ - إضافة إلى ذلك، يؤدي مكتب المشتريات الإقليمي دوراً أساسياً في نقل المعارف إلى الأوساط التجارية المحلية حول سبل التعامل مع الأمم المتحدة. ومن بين أكثر الجهود المبذولة نجاحاً في هذا الصدد مشروع "تدريب المدربين" الذي بدأ بالتعاون مع عدة غرف تجارة وطنية في بلدان أفريقية مختلفة.

٣٣ - وإدراكاً للفوائد الواردة أعلاه، تمكنت شعبة المشتريات أيضاً من تحديد مجالات لزيادة تطوير مكتب المشتريات الإقليمي. ومن التحديات التي واجهها المكتب في هذا الصدد صعوبة الحصول على التعاون التام من قبل البعثات المستفيدة بخدماته بعد حصوله على تأييد إدارتها العليا. وعلى مستوى العمل، يجب أن تتواصل جهود إدارة التغيير لكفالة التعاون في الوقت المناسب في إعداد بيان العمل والتقييم التقني، فضلاً عن تحقيق معدل تنفيذ أعلى للعقود المبرمة. وينبغي أن يعزز المكتب أيضاً جداوله الزمنية لتقديم أفضل الخدمات لعملائه. ويمكن على وجه الخصوص أن يصبح المكتب مركزاً رئيسياً وقناة لنقل المعارف لنظام أوموجا، بغية تحسين الخدمات التي يقدمها للبعثات المستفيدة منه. وسيكون تعريف الدور الذي يضطلع به مكتب المشتريات الإقليمي بوضوح في هذا السياق أحد المهام الماثلة أمامنا فضلاً عن كونه فرصة فريدة لكي يعزز المكتب صورته ويحسنها.

باء - المعلومات المتعلقة بالأعمال وتكنولوجيا المعلومات وأدواتهما

١ - قدرات جديدة للإبلاغ والتحليل

٣٤ - سيتيح نظام أوموجا المركزي قدراً غير مسبوق من البيانات المؤسسية ذات الصلة بعمليات الشراء. وبالإضافة إلى القدرات المتطورة على الإبلاغ بالمعلومات، سيؤدي توافر المعلومات المتعلقة بالأعمال وأدوات المتابعة إلى تيسير تحليل البيانات البالغة الأهمية المتعلقة بالمشتريات والعقود والبائعين. وإدراكاً من شعبة المشتريات للفوائد الاستراتيجية المنبثقة من تعزيز شفافية البيانات وتوافرها وللأثر التشغيلي الناجم عن ذلك، قامت الشعبة، بالتعاون مع أفرقة أوموجا المعنية بالتدريب والمعلومات المتعلقة بالأعمال، بتوسيع نطاق القدرة على تحليل البيانات التي يتمتع بها فريق الدعم التقني الخاص بها.

٣٥ - وبلاستفادة من منظومة البيانات والأدوات الجديدة وإدارة بيانات المشتريات داخل المنظمة والخبرات التحليلية المتخصصة، سيكون بإمكان شعبة المشتريات تتبع اتجاهات الشراء بقدر أكبر من الفعالية والكفاءة (على سبيل المثال استخدام العقود الإطارية)، وجمع رؤى جديدة ودمجها في عمليات المشتريات في المنظمة. وسيتم ذلك من خلال تحليل تسلسل سير أعمال المشتريات من البداية إلى النهاية، واستعراض المعلومات المتعلقة بالمقاييس الرئيسية

مثل السلع الأساسية، والقيم النقدية، وعدد البائعين المشاركين، والفترات الزمنية لعمليات الشراء، وتتبع تنقيحات الوثائق. وستمكن هذه الأدوات كذلك من قياس وتقييم الكفاءة في أنشطة مشتريات محددة، ومؤشرات الأداء الرئيسية والأهداف التنفيذية للشعبة من قبيل المهل الزمنية لإنجاز الأعمال. ومع توافر مستودع موحد للمعلومات عن الموردين، يمكن الاطلاع على أداء الموردين على مستوى المواقع والأفرقة الطالبة للمشتريات والعقود على اختلافها.

٢ - المشروع التجريبي لتقديم العطاءات إلكترونياً

٣٦ - في النصف الأول من عام ٢٠١٤، بدأت شعبة المشتريات مشروعاً تجريبياً لتقديم العطاءات إلكترونياً، يقتصر على عمليات طلب عروض الأسعار^(٣) التي يقوم بإدارتها قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التابع للشعبة. وقد اختير نطاق المشروع التجريبي على أساس الانخفاض النسبي للمخاطر المرتبطة بطلبات عروض الأسعار وانخفاض قيمتها وسهولة القيام بها. وتتوخى الشعبة تحقيق هدفين رئيسيين من نشر حل العطاءات الإلكترونية هذا، وهما: (أ) تحقيق مكاسب في الكفاءة، (ب) ترك بصمة "أخف" بالحد من طباعة الورق ولوازم تخزينه.

جيم - الارتقاء بالمستوى المهني للفريق المعني بممارسات الشراء

١ - تنفيذ خريطة الطريق للتدريب على الشراء

٣٧ - تقدم شعبة المشتريات حالياً سبع دورات دراسية إلكترونية للمكاتب المختصة بالشراء وطلب التوريد وإدارة العقود، وتوفر هذه الدورات في مرحلتها الأولى دروساً أساسية في مجال الشراء فيما توفر في مرحلتها الثانية دروساً متقدمة. وتشمل الدورات المتاحة في المرحلة الأولى ما يلي: المبادئ الأساسية لعمليات الشراء، والأخلاقيات والتزاهة في مجال الشراء، ولحظة عامة عن دليل المشتريات، ومبدأ أفضل قيمة مقابل الثمن. والتدريب في إطار المرحلة الأولى إلزامي لموظفي المشتريات، إلا أن هذه الدورات الدراسية مفتوحة أمام جميع موظفي الأمم المتحدة. وتتضمن المرحلة الثانية، التي بدأت مؤخراً، دروساً متقدمة لمقدمي طلبات التوريد وموظفي المشتريات ومديري العقود، بما في ذلك دروس في التخطيط للمشتريات، والمسائل التعاقدية في مجال الشراء، وإدارة العقود. ومنذ عام ٢٠٠٧، أصدرت شعبة المشتريات ٣٢٣ ٤ شهادة إنهاء دورات دراسية أتمها موظفون ضمن النظام الموحد للأمم المتحدة، وكان توزيعها كالتالي: ١٧٧ ٣ شهادة في بعثات حفظ السلام والبعثات

(٣) للاحتياجات التي لا تزيد قيمتها عن ٤٠ ٠٠٠ دولار.

السياسية الخاصة، و ٢٨٣ شهادة في المكاتب الموجودة خارج المقر، و ٥٣٢ شهادة في المقر، و ٣٣١ شهادة في المكاتب والوكالات الأخرى. وتمخض إنشاء مُجمع التدريب على الشراء عن فوائد حمة؛ إذ إنه يزوّد القوة العاملة المتعددة التخصصات في مجال المشتريات بتدريب موحد، الأمر الذي يساعد على كفاءة مستويات عالية من الامتثال لمبادئ المنظمة وأنظمتها وقواعدها وإجراءاتها الواجبة التطبيق. وتيسر قاعدة بيانات مركزية موجودة في الشعبة رصد الامتثال لسياسة التدريب. وبتعزيز إطار الرقابة الداخلية لمهام الشراء من خلال المداومة على التدريب والارتقاء بالمستوى المهني، تواصل المنظمة التخفيف من المخاطر الناجمة عن عدم الكفاءة والمخالفات الأخلاقية.

٢ - موظفو المشتريات المعتمدون

٣٨ - بإمكان موظفي المشتريات أيضا تلقي تدريب إلكتروني متقدم يفضي إلى منحهم شهادات مهنية من مؤسسة معتمدة دوليا للتدريب على الشراء. وتواصل شعبة المشتريات إتاحة الفرص للموظفين لتعزيز كفاءتهم المهنية في المجالات التخصصية من قبيل إدارة سلسلة القيمة، واللوجستيات، والنقل.

دال - الحوكمة وثقافة الإدارة

١ - الحوكمة

٣٩ - عقب إنشاء قسم السياسات ورصد الامتثال في عام ٢٠٠٨، نفذت شعبة المشتريات برنامجا قويا لرصد الامتثال، فأسهمت بذلك مساهمة كبيرة في التقيد بالنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، ودليل المشتريات، وأفضل الممارسات المعترف بها دوليا في مجال المشتريات وذلك في المقر وفي الميدان. ويُصدّ الامتثال من خلال عدد من التدابير، بما في ذلك إجراء الاستعراضات الموقعية في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وفي المقر؛ وعقد حلقات العمل والمناقشات مع المتخصصين المعتمدين والأقران في المؤتمرات السنوية لكبار موظفي المشتريات. وبالإضافة إلى ذلك، تدرس الأمانة حاليا إنشاء قدرة معززة لرصد الامتثال العالمي في أنشطة الأمانة العامة التي تنطوي على أحجام كبيرة من المشتريات، عملا بتوصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠١٣.

٤٠ - وفي ضوء الفوائد التي تحققت من خلال برنامج زيارات مساعدي شؤون المشتريات إلى بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، تعتزم شعبة المشتريات التوسع في هذا البرنامج ليشمل المكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية والمحاكم. وبناء عليه، يعتزم

الأمين العام التماسَ موارد إضافية لتغطية نفقات توسيع البرنامج إلى تلك المكاتب، بهدف مدّ نطاق زيارات مساعدي شؤون المشتريات على النحو المقترح أعلاه خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وستساعد هذه الزيارات الكيانات المعنية خلال المراحل الأولى من تنفيذ نظام أوموجا فيما يتعلق بالعمليات والعمليات المركزية لتسجيل البائعين.

٤١ - وفي سياق كفالة الإدارة والمساءلة على نحو سليم، واصل مكتب خدمات الدعم المركزية إدارة عمليات تفويض سلطة الشراء بدقة وحذر، على النحو المبين في الفقرة ١٦ من التقرير السابق (A/67/683 و Corr.1 و 2). وعلى وجه الخصوص، أدت سلطة الشراء المنقحة التي فُوض بها وكيل الأمين العام للدعم الميداني، اعتباراً من تموز/يوليه ٢٠١٢، إلى زيادة العتبة المالية لأقسام المشتريات في بعثات حفظ السلام واللجان المحلية للعقود من ٧٥ دولار إلى ١٥٠.٠٠٠ دولار، وهي زيادة مدعومة بالضوابط الداخلية المناسبة. وبمطلبات إبلاغ ورصد محسنة بغية التخفيف من المخاطر. وهذا التفويض لسلطة الشراء حقق مكاسب في الكفاءة من خلال قيام اللجان المحلية للعقود بإجراء استعراض استراتيجي لطلبات تقديم العطاءات والعروض الأكبر قيمة والأكثر تعقيداً. ويتمثل عنصر آخر من عناصر الحوكمة في ضرورة حصول كبار الموظفين المكلفين بالمسؤولية عن الموارد المادية والمالية، على إجازة تقنية من الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية، وفقاً لنشرة الأمين العام ST/SGB/2005/7.

٢ - ثقافة الإدارة التي تقوم على الأخلاقيات والتزاهة والاستقامة

٤٢ - وضعت شعبة المشتريات قدرة سياساتية فعالة لكفالة مواكبة المنظمة لأفضل الممارسات السائدة في هذا القطاع وتعزيز ثقافة تقوم على الأخلاقيات والتزاهة لدى الموظفين والبائعين. ويُشترط على جميع العاملين في قطاع المشتريات إكمال تدريب إلزامي في مجال الأخلاقيات والتزاهة. كما يجب عليهم الاستمرار في الامتثال لبرنامج إقرارات الذمة المالية الإلزامي الذي يديره مكتب الأخلاقيات، بتقديم إقرارات مالية سنوية لكي يستعرضها خبراء مستقلون من أجل التخفيف من المخاطر الناجمة عن تضارب المصالح أو غير ذلك من المخالفات.

٤٣ - وفي السنوات الثماني الماضية، وضعت الشعبة على قائمة أولوياتها تعزيز آليات الرقابة الداخلية والإشراف، على النحو المبين في الفرع الثاني - جيم، من الوثيقة A/64/284. وشملت بعض التدابير المتخذة إصدار مدونة قواعد السلوك لموردي الأمم المتحدة التي تنص على وجوب امتثال الموردين للقيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، وُضعت سياسة عامة تفرض قيوداً على موظفي الأمم المتحدة المكلفين بمهام الشراء، بعد انتهاء

خدمتهم. وتجري شعبة المشتريات اتصالات يومية مع مكتب الأخلاقيات تتناول بشكل أساسي المسائل المتعلقة بتضارب المصالح، وتعمل الشعبة بنشاط على الترويج لمبادئ الاتفاق العالمي في أوساط الموردين في الحلقات الدراسية التي تعقدها للمشتغلين بالقطاع. ويتجسد إدراك شعبة المشتريات العميق لأهمية المسائل المتعلقة بالأخلاقيات والتزاهة في تحقيقها نسبة قدرها ٩٤ في المائة فيما يتعلق بإكمال أحدث دورة دراسية عقدتها الأمم المتحدة عن الأخلاقيات والتزاهة ونظمها مكتب إدارة الموارد البشرية في حريف عام ٢٠١٤.

هاء - حالة البرنامج المستقل للطعن في قرارات المشتريات

٤٤ - من أجل تعزيز الضوابط الداخلية والتشجيع على توخي التزاهة والإنصاف والشفافية في عمليات الشراء، أنشأ الأمين العام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ النظام المستقل للطعن في قرارات المشتريات من خلال مجلس تجريبي لاستعراض إرساء العقود. ويتيح المجلس لمقدمي العطاءات غير الفائزين بالعقود التي طرحتها شعبة المشتريات للمناقصة فرصة للطعن في قرار المشتريات بعد إرساء العقد. ويستعرض تلك الطعون خبراء مستقلون يبتون في وجاهتها ويسدون المشورة إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية من أجل اتخاذ قرار إداري نهائي بشأنها. وفي ظل النظام التجريبي، تقتصر حالياً أهلية تقديم الطعون في قرارات المشتريات على البائعين المتقدمين لعمليات طلب العطاءات والعروض التي تقدر قيمتها بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار على الأقل والصادرة عن الشعبة في المقر أو في مكتب المشتريات الإقليمي (عنتيبي). وقد تم تمديد العمل بالمشروع التجريبي حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٤٥ - وفي الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وأيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أصدرت شعبة المشتريات ٣١١ طلباً لتقديم عطاءات وعروض، كان ٧٥١ منها بقيمة تؤهل تقديمها للطعن في قرارات المشتريات. وخلال الفترة نفسها، أجرت الشعبة ١٦٩ جلسة إحاطة، وقُدِّم ٣١ طعناً في قرارات المشتريات إلى أمين سجل مجلس استعراض إرساء العقود. وكانت ستة طعون مستوفية لمعيار أهلية الطعن. وفصل وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية في أربعة من الطعون الستة المتبقية، آخذاً في اعتباره تقارير قدمها أفراداً خبراء من مجلس استعراض إرساء العقود: فقبل الطعن في حالتين ورُفض في حالتين أخريين. وأُعيد أحد الطعنين المتبقين إلى الشعبة لطلب مزيد من المعلومات بناء على طلب المتظلم، فيما سحب المتظلم الثاني طعنه.

٤٦ - وأدى الأخذ بالنظام المستقل للطعن في قرارات المشتريات، وما يرتبط به من توصيات تصدر عن خبراء متخصصين، إلى زيادة تعزيز عمليات الشراء التي تقوم بها شعبة المشتريات. ولهذا السبب، يوصي الأمين العام بالإبقاء على مجلس استعراض إرساء العقود

على أساس مستمر وتوسيع نطاق الأهلية لتقديم الطعون في قرارات المشتريات باتباع نهج مرحلي. فالمرحلة الأولى التي ستنفذ بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ ستوسع نطاق الأهلية ليشمل طلبات تقديم العطاءات والعروض التي تتجاوز قيمتها ٢٠٠ ٠٠٠ دولار والصادرة عن المكاتب الموجودة خارج المقر (جنيف، وفيينا، ونيروبي). أما مراحل التوسيع الأخرى فسوف توسع التغطية لتشمل طلبات تقديم العطاءات والعروض في اللجان الإقليمية والمحاكم (المرحلة الثانية) وبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة (المرحلة الثالثة). وسيوضع الجدول الزمني لتنفيذ هذه المراحل بعد تقييم البيانات المستخلصة من مرحلة التوسيع الأولى.

٤٧ - وخلال مرحلة التوسيع الأولى، ستستمر تغطية الدعم المقدم من أمين السجل والدعم الإداري إلى أنشطة مجلس استعراض إرساء العقود من خلال الاستفادة بموارد الموظفين الموجودة في أمانة لجنة المقر للعقود. وبالنسبة للتوسيع في مراحل إضافية، فسوف يتم دراسة خيارات بديلة، بما في ذلك إنشاء هيكل دعم مخصص لمجلس استعراض إرساء العقود. وقبل الشروع في التوسيع بعد انتهاء المرحلة الأولى، سوف يعرض الأمين العام على الجمعية العامة معلومات إضافية علاوة على توصياته المتعلقة بالاحتياجات المستقبلية من موارد الميزانية والموظفين اللازمة لدعم ذلك التوسيع.

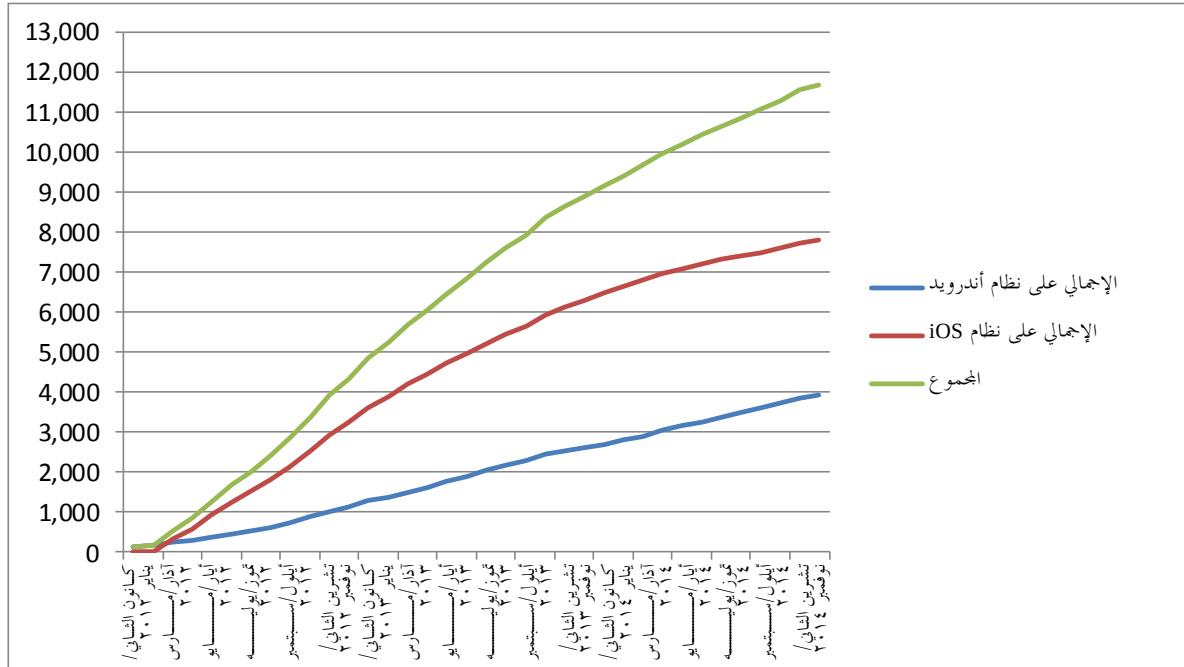
واو - إدارة شؤون البائعين والتواصل معهم

١ - نهج التواصل المتعدد الجوانب

٤٨ - تواصل شعبة المشتريات تطبيق استراتيجية متعددة الجوانب في أنشطة التواصل مع البائعين، تجمع ما بين المناسبات التفاعلية التي توجه لفئات بعينها وبرامج التواصل الأوسع نطاقاً. والمناسبات التفاعلية، من قبيل المشاركة في حلقات الأعمال المنظمة بالاشتراك مع وكالات متعددة وفي المؤتمر العالمي لغرف التجارة الذي يُعقد كل سنتين وتنظيم حلقات الأعمال التي تعقدها الأمانة العامة للأمم المتحدة ودورات "تدريب المديرين" المعقودة لفائدة الدول الأعضاء وغرف التجارة، تتيح للمشاركين فرصة الاجتماع شخصياً بممثلي الشعبة. أما آليات التواصل الأوسع نطاقاً، بما في ذلك تحديث موقع الشعبة الشبكي وإصدار تطبيق محمول محدث، فتتيح للشعبة الوصول إلى جمهور أوسع نطاقاً باستخدام موارد محدودة. وقد فازت الشعبة بجائزة الأمم المتحدة للقرن الحادي والعشرين في مجال التكنولوجيا لاستحداثها ذلك التطبيق. ويوضح الشكل أدناه الاتجاه المتصاعد لعمليات تنزيل التطبيق المحمول منذ عام ٢٠١٢.

عمليات تنزيل التطبيق المحمول لشعبة المشتريات

عدد مرات التنزيل



٤٩ - وباستخدام هذا العدد الوفير من الأدوات، تتواصل شعبة المشتريات باستمرار مع الموردين، وغرف التجارة، والدول الأعضاء، والكيانات الأخرى التي تضطلع بدور بالغ الأهمية في الاحتفاظ بقائمة مستكملة ومتنامية بأسماء البائعين تتسم بتنوعها.

الجدول ٢

أنشطة حلقات الأعمال التي نظمتها الأمم المتحدة، ٢٠٠٩-٢٠١٣

السنة	مكان انعقاد حلقة الأعمال	عدد المناسبات	عدد الحضور على البائعين	عدد المناسبات المشتركة التي نُظمت مع وكالات أخرى
٢٠٠٩	البلدان النامية/البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	٢٧	١ ٣٥٣	١٤
	البلدان الصناعية	١٤	٤٥٤	٥
	المجموع، ٢٠٠٩	٤١	١ ٨٠٧	١٩
٢٠١٠	البلدان النامية/البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	٣٥	٢ ٣١٦	٤

السنة	مكان انعقاد حلقة الأعمال	عدد المناسبات	عدد الحضور على البائعين	عدد المناسبات المشتركة التي نُظمت مع وكالات أخرى
	البلدان الصناعية	٨	٤٢٦	١
	المجموع، ٢٠١٠	٤٣	٢ ٧٤٢	٥
٢٠١١	البلدان النامية/البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	٣٥	٢ ١٣٣	١١
	البلدان الصناعية	١٦	٨٥٥	٥
	المجموع، ٢٠١١	٥١	٢ ٩٨٨	١٦
٢٠١٢	البلدان النامية/البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	٣٥	٣ ١٨٨	٦
	البلدان الصناعية	١٧	٧٦٣	٣
	المجموع، ٢٠١٢	٥٢	٣ ٩٥١	٩
٢٠١٣	البلدان النامية/البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	٢٧	٢ ٥٠٩	١١
	البلدان الصناعية	١٣	٨٠٨	١٠
	المجموع، ٢٠١٣	٤٠	٣ ٣١٧	٢١

٥٠ - ليست حلقات الأعمال الواردة في الجدول ٢ أعلاه أداة هامة لاختيار الموردين فحسب، بل هي أيضا حلقة وصل مع عالم التجارة، الأمر الذي يسهل الوقوف على أحدث التكنولوجيات والابتكارات المتوافرة في الأسواق. فعلى سبيل المثال، كان من بين المناسبات التي حققت نجاحا كبيرا وأظهرت دور شعبة المشتريات بوصفها عاملا من عوامل التغيير، معرض التكنولوجيا الذي أقيم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وقدم أحدث ابتكارات القطاع الخاص إلى الإدارة العليا في المقر وفي الميدان بمناسبة انعقاد المؤتمر السنوي لرؤساء/مديري دعم البعثات.

٢ - تعزيز فرص التعاقد المتاحة للبائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٥١ - لا تزال إتاحة فرص التعاقد للبائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من الأولويات العليا للمنظمة. ومن خلال القيام بأنشطة من قبيل تنظيم حلقات الأعمال وعقد الإحاطات السنوية للدول الأعضاء وتوفير التدريب لممثلي الحكومات والاجتماع بوفود الدول الأعضاء، تعمل شعبة المشتريات بنشاط على تعزيز فرص التعاقد التي وافقت عليها الأمم المتحدة مع التركيز بشكل خاص على هذه البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الشعبة عن كثب مع بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية

والمكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية وغير ذلك من مكاتب الأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل تحديد فرص التعاقد على الصعيد الإقليمي التي تعود بالفائدة على البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويبيّن الجدول ٣ أدناه أن هذه الجهود أسفرت عن فوائد جمة.

الجدول ٣

الانتخابات في حجم المشتريات، ٢٠٠٩-٢٠١٣

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

السنة	النسبة المئوية	حجم المشتريات في البلدان النامية/البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية		حجم المشتريات في البلدان الصناعية		الحجم الإجمالي للمشتريات
		النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	
٢٠٠٩	١ ٤٧٥	٤٠	٢ ٢٤٢	٦٠	٣ ٧١٧	
٢٠١٠	١ ٦٢٢	٤٨	١ ٧٤٩	٥٢	٣ ٣٧١	
٢٠١١	١ ٨٦٥	٥٤	١ ٦٠٤	٤٦	٣ ٤٦٩	
٢٠١٢	١ ٧٢٧	٥٦	١ ٣٦٠	٤٤	٣ ٠٨٧	
٢٠١٣	١ ٧٧٥	٥٥	١ ٤٦٠	٤٥	٣ ٢٣٥	

٣ - ترشيد عملية تسجيل البائعين

٥٢ - لتعزيز اتباع عملية موحدة ومتسقة وبمبسطة لتسجيل البائعين في جميع المنظمات الأعضاء في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات، قادت الأمانة العامة المشروع المتعلق بإصلاح نظام تسجيل البائعين. وقد بدأت شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى مشروع الإصلاح في عام ٢٠١٢، وتلقى المشروع دعماً مالياً من اللجنة التوجيهية المعنية بمواءمة ممارسات الأعمال التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وتم تبسيط عملية تسجيل البائعين إلى حد كبير، وذلك بهدف تحسين استيعاب البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أُنجز مشروع إصلاح نظام تسجيل البائعين، بتنفيذ نظام واحد لتسجيلهم تستخدمه جميع الكيانات الأعضاء في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات. ويشمل نظام التسجيل الجديد مستوى أساسياً يتيح للموردين سرعة التسجيل إذ لا يُطلب منهم سوى تقديم أهم المعلومات عن الشركة، في حين أن المستويين المؤهلين الإضافيين ينصان على متطلبات تسجيل أكثر

صرامة وما يرتبط بها من إجراءات العناية الواجبة بالنسبة للعقود الممنوحة التي تتجاوز قيمها عتبات معينة.

٥٣ - وباستحداث نظام أوموجا وإدخال العمل بقائمه الموحدة والشاملة للموردين، تغتنم المنظمة فرصة فريدة للمضي في توحيد وتبسيط عمليات تسجيل البائعين وإدارة شؤونهم التي كانت منفصلة عن بعضها البعض في السابق. وستواصل شعبة المشتريات تنظيم هذه الجهود وإنشاء إطار عملي فيما يتعلق بالإدارة العالمية لقائمة البائعين الخاصة بالأمانة العامة للأمم المتحدة. وسوف يتضمن هذا الإطار نهجا مركزيا لعملية الاستعراض الشامل التي تتناول إجراءات العناية الواجبة من الناحيتين القانونية والمالية وفرض الجزاءات على البائعين. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشأ مكتب خدمات الدعم المركزية فريقا مؤقتا لإدارة البيانات المرجعية يعمل انطلاقا من مركز الدعم العالمي في برينديزي، إيطاليا. وقد نجح هذا الجهد إلى حد كبير جدا في التخلص من السجلات المكررة وغير الدقيقة والناقصة الموجودة على قائمة البائعين. وتم توحيد العشرات من قواعد بيانات البائعين في بنية عملية واحدة تخدم جميع كيانات الأمانة العامة، بما في ذلك الميدان. وللحفاظ على هذا الجهد وجعله مستداما، ستطلب الأمانة العامة إدراج الموارد المؤقتة المتاحة حاليا ضمن الموارد العادية.

٤ - تعزيز نظام الرصد المالي

٥٤ - قامت شعبة المشتريات بوضع إطار جديد للرصد والتقييم استجابةً منها لتغير المشهد المالي وواقع الموردين. ويأخذ إطار التقييم الجديد في الحسبان الدروس التي تعلمتها الشعبة و ١٨ منظمة دولية، ويتوافق مع أفضل الممارسات في القطاع المالي. وتشمل السمات الرئيسية للنظام الجديد فيما يلي:

- التخلي عن أسلوب التقييم المتمثل في اتباع "نهج واحد مناسب للجميع" وقت التسجيل الأولي واتباع أسلوب تقييم مصمم خصيصا للقطاعات المختلفة
- استخدام معدلات ومعايير تتماشى مع أحدث أساليب الإدارة المالية
- إجراء تقييم مالي ملائم وذلك بنقل جزء من التركيز إلى مراحل أكثر أهمية لعملية الشراء، مثل التأهيل المسبق وتقييم العروض وإرساء العقود
- إجراء استعراض دوري للسلامة المالية للموردين الحائزين على عقود مع المنظمة تنطوي على مخاطر عالية و/أو تكون ذات قيمة عالية.

وتسهم المنهجية المحدثة المبينة أعلاه في كفاءة إدارة المخاطر بشكل وافٍ، وتحقق في الوقت نفسه الكفاءة التشغيلية وتعزز المنافسة الدولية.

٥ - لجنة استعراض البائعين

٥٥ - تقوم لجنة استعراض البائعين بدور مجلس لاستعراض المسائل التالية:

- طلبات التسجيل في سجل البائعين غير المستوفية لمعايير التسجيل
- الشكاوى المقدمة من الجهات الطالبة للمشتريات و/أو موظفي الأمم المتحدة الآخرين ضد البائعين الذين يُزعم عدم تقيدهم بأحكام العقود الممنوحة وشروطها.

٥٦ - وإضافة إلى النقاط الواردة في الفقرة ٥٥، تركز لجنة استعراض البائعين بشكل خاص على التقييد بمدونة قواعد سلوك الموردين الصادرة عن شعبة المشتريات. وبخصوص البائعين المتورطين في ممارسات محظورة منها، على سبيل المثال لا الحصر، الفساد والغش والإكراه والتواطؤ والعرقلة أو غير ذلك من الممارسات اللاأخلاقية، فإن اللجنة تقوم، بالتشاور مع مكتب الأخلاقيات ومكتب الشؤون القانونية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، بدراسة حالة تسجيلهم، على أساس كل حالة على حدة. وقد أثبتت التجربة العملية أن الأداء السليم للآلية المعززة الوارد بياها أعلاه والتابعة للجنة استعراض البائعين يخفف من الحاجة إلى تدخل من جانب اللجنة العليا لاستعراض البائعين.

٥٧ - ومن المقرر تنفيذ إطار السياسات النموذجي لأهلية البائعين الذي اعتمدته شبكة المشتريات المنبثقة عن اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وتجري شعبة المشتريات حالياً تقييماً للآلية والإجراءات والهيكل الداعم، وكلها عناصر ستكون ضرورية لإنجاح تنفيذ إطار السياسات النموذجي في البيئة التشغيلية للأمانة العامة.

زاي - أنشطة الشراء المشتركة أو التعاونية المنفذة مع المؤسسات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة: مفهوم شراء يقوم على مبدأ "أمم متحدة واحدة"

١ - شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى

٥٨ - تتولى شبكة المشتريات المنبثقة عن اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى تعزيز كفاءة وفعالية مهام الشراء داخل منظومة الأمم المتحدة عن طريق جملة أمور منها ترتيبات الشراء التعاوني، وتبسيط ممارسات الشراء ومواءمتها، وعن طريق تعزيز الروح المهنية فيما بين الموظفين المسؤولين عن عملية الشراء. وتسهم شعبة المشتريات مساهمةً فعالة

في عدة أفرقة عاملة تابعة لهذه الشبكة، في مجالات منها المواءمة، وإدارة شؤون البائعين، وإمكانية استفادة الموردين. وتظل الشعبة، من خلال مشاركتها في الاجتماعات نصف السنوية للشبكة، على معرفة بأنشطة الأفرقة العاملة الأخرى، مثل تلك المتعلقة بمفهوم الشراء المستدام والارتقاء بالمستوى المهني، ومطلّعة على التطورات والمبادرات الرئيسية الأخرى في مجال المشتريات، بما في ذلك مشاريع الإصلاح وآخر التطورات التكنولوجية. وتشمل الأمثلة على النواتج التي حققتها الشبكة ما يلي: تنقيح مدونة قواعد سلوك الموردين، وتنسيق وتبسيط عملية تسجيل البائعين من خلال بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات، ووضع إطار نموذجي للسياسات المتعلقة بالبت في أهلية البائعين، ووضع مبادئ توجيهية للكيانات المنظّمة لحلقات دراسية متعددة الوكالات في مجال الأعمال، وتوحيد جدول محتويات أدلة المشتريات الخاصة بمؤسسات الأمم المتحدة، وإعداد خلاصة وافية لبرامج التدريب المتاحة في مجال المشتريات ضمن منظومة الأمم المتحدة.

٢ - التطورات المستجدة في مجال التعاون مع وكالات منظومة الأمم المتحدة

٥٩ - تدعم شعبة المشتريات باستمرار تنسيق عمليات الشراء في جميع كيانات الأمم المتحدة من خلال التعاون الاستراتيجي. وبإمكان وكالات منظومة الأمم المتحدة أن تطلب احتياجاتها استناداً للعقود الإطارية التي تبرمها شعبة المشتريات، وتدرج احتياجات الوكالات في بعض الأحيان في متطلبات العقود الجديدة المبرمة دعماً لبعثة معينة أو للمقر. وعلى سبيل المثال، فإن عقود العقود التابعة لشعبة المشتريات يمكن أن تستفيد منها الوكالات المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف العقود للمكاتب الأصغر حجماً التابعة للوكالات، وهو ما يتحقق من خلال وفورات الحجم المنبثقة عن دمج احتياجات الوكالات واحتياجات بعثات حفظ السلام الأكبر حجماً.

٦٠ - وعلى النحو الذي أوصت به وحدة التفتيش المشتركة في الفقرة ٢٤٦ من مذكرتها المتعلقة بإصلاح نظام المشتريات في منظومة الأمم المتحدة (JIU/NOTE/2011/1)، شرعت شبكة المشتريات المنبثقة عن اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في تنفيذ مشروع يهدف إلى استطلاع فرص الشراء التعاوني للمركبات بالنيابة عن عدة مؤسسات تابعة للأمم المتحدة. وتجري الأمانة العامة حالياً عملية دولية لتقديم العطاءات التنافسية من أجل توريد مركبات نقل الركاب، بما في ذلك العربات الرباعية الدفع، وسيارات الركاب العادية، والحافلات الصغيرة، والحافلات، والشاحنات الصغيرة، لدعم جميع بعثات الأمم المتحدة وكيانات الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، استناداً إلى الاحتياجات المشتركة من المركبات والحجم التقديري للمشتريات المجمعة. ومن الناحية المفاهيمية، يتولى برنامج الأمم المتحدة

الإثرائية تنسيق المشروع، بدعم من خبراء استشاريين خارجيين يقدمون المساعدة في الإدارة الشاملة للمشروع ويقومون أيضاً، تحت قيادة الأمانة العامة، بتفسير إعداد المواصفات الموحدة لكفالة أوسع تغطية ممكنة لاحتياجات الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. وشاركت جميع مؤسسات الأمم المتحدة الرئيسية في تحديد الاحتياجات ومعايير التقييم. وتقرر أن تكون مدة العقود المبنية عن عملية تقديم العطاءات هذه خمس سنوات كحد أقصى، وأن يبدأ سريانها خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥. وستتضمن هذه العقود دعماً كاملاً لما بعد البيع لأسطول الأمم المتحدة طوال دورة حياة المركبات.

٦١ - ومن بين الشركاء الآخرين للأمانة العامة، يضطلع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بدور خاص في دعم العمليات الميدانية. ومن المفهوم أن المكتب له قدرة محدودة على تحقيق قيمة مضافة في مجال المشتريات، إلا أن الدعم الذي يقدمه في إدارة المشاريع ومراقبة الجودة والتأكد منها وفي إدارة العقود يمكن أن يكون مفيداً للغاية. وقد انعكس ذلك في مذكرة التفاهم الجديدة الموقعة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام ٢٠١٤. فتفويض السلطة الجديد الممنوح إلى وكيل الأمين العام للدعم الميداني عملاً بمذكرة التفاهم يستند إلى أوجه التآزر بين المنظمتين التي تتحقق من خلال تخطي القيود البيروقراطية. ومن المتوقع أن يجري في الوقت المناسب استعراض شامل للترتيبات القائمة، يُستند فيه إلى التجارب والدروس المستفادة في إطار مذكرة التفاهم الجديدة.

ثالثاً - التحديات

ألف - الحاجة إلى مواصلة النظر في مفهوم الشراء المستدام

٦٢ - ينطوي مفهوم الشراء المستدام على مجموعة من المتطلبات والمواصفات والمعايير المتسقة مع حماية البيئة وتحقيق التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والداعمة لهذه العناصر، "وذلك من خلال السعي إلى تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، وتحسين جودة المنتجات والخدمات، بما يخفض التكاليف في نهاية المطاف إلى أدنى حد ممكن"^(٤). وفي هذا الصدد، أشار الأمين العام إلى التوصية ١٠ من توصيات وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها المعنون "المنظور البيئي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة" (انظر الوثيقة A/65/346)، التي تنص على أنه "ينبغي أن يضع الرؤساء التنفيذيون لمنظمات الأمم المتحدة... سياسات ومبادئ توجيهية للشراء المستدام تراعى فيها الظروف المحلية للبلد المضيف واحتياجات المكاتب

(٤) التعريف الذي تعتمد عليه شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى.

الميدانية“. وتمثل إمكانية إدخال مفهوم للاستدامة مع ما يرافقه من متطلبات اجتماعية وبيئية مختلفة إحدى فرص التطوير الرئيسية فيما يتعلق بمشتريات الأمم المتحدة. ومن شأن مهام الشراء المستدام أن تُنفذ على نحو يتفق مع مبادئ المشتريات بالمنظمة والمتمثلة في الحصول على أفضل قيمة مقابل الثمن ومراعاة العدل والتزاهة والشفافية، والمنافسة الدولية الفعالة، وتحقيق مصالح الأمم المتحدة.

٦٣ - ومن أجل المضي قدماً على نحو فعال بالجهود المبذولة من أجل تنفيذ مفهوم الشراء المستدام، يجب تنفيذ الإجراءات الرئيسيين التاليين: (أ) إجراء تحليل واف للفوائد المنبثقة عن مفهوم الشراء المستدام، سواء كانت تلك الفوائد متعلقة بالتكاليف أو غير متعلقة بها؛ (ب) ضرورة تحديد قطاعات سوق مشتريات الأمم المتحدة التي سيحقق فيها تنفيذ مفهوم الشراء المستدام أقصى النتائج الممكنة بأقل المخاطر المالية والتشغيلية. وفي حال وافقت الدول الأعضاء على اعتماد هذا النهج من حيث المبدأ، فستشرع شعبة المشتريات، بالتعاون مع غيرها من أصحاب المصلحة في الأمانة العامة، في تنفيذ مشروع تجريبي محدود الأثر.

باء - الأدوات والرؤى القائمة لتحقيق الاستجابة السريعة

٦٤ - كثيراً ما انتُقد أداء الأمم المتحدة في مجال المشتريات في الماضي بسبب التأخر في تسليم البضائع والخدمات اللازمة على وجه الاستعجال في حالات القوة القاهرة. ومن أجل تبديد هذا القلق وفي إطار الدروس المستفادة خلال عملية الإغاثة في هايتي، منح الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية تفويضاً لسلطة الشراء يسري في حالات الطوارئ ويحول المفوضين سلطة اتخاذ إجراءات شراء فورية وإبلاغ لجنة المقرر للعقود بما يؤثر رجعي. وتُستخدم هذه السلطة حالياً في شراء السلع والخدمات اللازمة لبعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا (لما تقوم به من دور في التصدي لوباء إيبولا في عدة بلدان)، وقد مُنحت سابقاً للاستجابة لحالة الطوارئ التي أعقبت زلزال هايتي في عام ٢٠١٠. ويضاف إلى ذلك أن شعبة المشتريات تمتلك، عند تلبيتها احتياجات عاجلة، المرونة اللازمة لتقصير المهل الزمنية لعمليات الشراء الجديدة. وكانت هذه القدرة على تقصير المهل الزمنية للشراء قدرة ذات أهمية حيوية في تيسير الدعم العاجل الذي احتاجت إليه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في مراحل بدء التشغيل.

جهود بعثة الأمم المتحدة للتصدي للعاجل لفيروس إيبولا

٦٥ - عقب إنشاء مركز الأزمات للتصدي لوباء إيبولا الكائن في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، أدت شعبة المشتريات دوراً أساسياً في تنسيق جهود المشتريات على الصعيد العالمي دعماً لبعثة الأمم المتحدة للتصدي للعاجل لفيروس إيبولا. وفي هذا السياق، تتعاون الشعبة حالياً تعاوناً وثيقاً مع جميع الوكالات المعنية، مثل منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وجهات أخرى صاحبة مصلحة، من أجل كفالة سرعة الاستجابة وفعاليتها.

٦٦ - وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قام الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية بتفعيل تفويض سلطة الشراء في حالات الطوارئ لصالح مدير شعبة المشتريات. وتفويض السلطة هذا الممنوح في حالات الطوارئ يسمح بإبرام عقود تبلغ قيمتها حالياً ٥٠ مليون دولار، وتُعرض هذه الحالات بأثر رجعي إلى لجنة المقر للعقود. ومن شروط منح هذه السلطة أن يرفع مدير الشعبة كل ثلاثة أيام تقارير إلى الأمين العام المساعد عن جميع المشتريات التي تتم في إطار هذا التفويض لسلطة الشراء الممنوح في حالات الطوارئ.

٦٧ - وعقب اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢١٧٧ (٢٠١٤)، دأبت شعبة المشتريات على التعاون عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة للتصدي للعاجل لفيروس إيبولا وإدارة الدعم الميداني، من أجل تقديم الدعم في مجال إنشاء البنى التحتية للبعثة بغية تجهيز المرافق اللازمة في البلدان الثلاثة الأشد تضرراً، وتوقيع اتفاق تقني مع برنامج الأغذية العالمي بهدف الاستفادة من مرافق مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية في أكر. وشملت الأنشطة الأخرى تجهيز المكاتب والعمليات، ومن أمثلة ذلك إبرام عقد للخدمات الساتلية وتلبية احتياجات متنوعة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، وخدمات المناولة الأرضية، والاستعانة باستشاريين في مجال تكنولوجيا المعلومات، وتوفير لوازم أخرى عديدة، مثل مقاييس الحرارة غير التلامسية وكبسولات العزل وما إلى ذلك. وإضافة إلى ما سبق، أبرمت شعبة المشتريات اتفاق إمدادات الوقود لبعثة الأمم المتحدة للتصدي للعاجل لفيروس إيبولا، وهو العقد الذي ينص على عمليات تسليم وتقديم للخدمات في غانا علاوة على سيراليون وغينيا وليبيريا. واتخذت الشعبة أيضاً التدابير اللازمة لنقل المركبات جواً من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقاعدة الأمم المتحدة للجوئيات. كما أن الشعبة قامت بتيسير نشر طائرات عمودية في بعثة التصدي لفيروس إيبولا من خلال تفعيل عمل طائرات مشمولة بعقود قائمة كان تشغيلها اختياريًا. وتعمل الشعبة كذلك على إبرام عقود بنظام تسليم المفتاح

من أجل إنشاء عيادات تابعة للأمم المتحدة متخصصة في معالجة المصابين بفيروس إيبولا في البلدان المتضررة الثلاثة، إضافةً إلى توفير المعدات واللوازم الطبية لسيراليون وغينيا للعيادات التابعة للأمم المتحدة وغير المتخصصة في معالجة فيروس إيبولا.

رابعاً - خاتمة

٦٨ - في ضوء الفرصة السانحة التي يتيحها تنفيذ نظام أوموجا وبناء على ما تحقق مؤخراً من إنجازات في تعزيز عمليات الشراء وترشيدها، تمر عمليات شعبة المشتريات حالياً بمرحلة انتقالية إذ هي في طور التحول من أداء مهام يغلب عليها طابع المعاملات المنفردة لتصبح شريكا استراتيجيا في مجال إدارة المشتريات وسلسلة الإمداد. وهذا التحول الاستراتيجي سيؤدي إلى تحقيق مزيد من أوجه الكفاءة وإلى استخدام أكثر ذكاء للموارد وقدرة معززة على التصدي للأزمات، وسيشجع الارتقاء بالمستوى المهني لموظفي المشتريات. وستواصل الشعبة، بحكم اضطلاعها بدورها القيادي، تقديم الدعم والتوجيه لأنشطة المشتريات العالمية وتحديد مجالات التعاون المشترك بين الوكالات. كما أن توافر استراتيجية شاملة لتحقيق الكفاءة التشغيلية في مجال إدارة سلسلة الإمداد، إلى جانب توافر قدرة معززة على تشجيع الالتزام بأفضل السياسات والممارسات في هذا القطاع، يتيح للشعبة لا أن تولد القيمة فحسب امتثالاً للإطار التنظيمي للأمم المتحدة، بل وأن تحد أيضاً من مخاطر الإضرار بسمعة المنظمة ككل وتعرضها للضوابط المالية.

٦٩ - يُطلب إلى الجمعية العامة أن تحيط علماً بهذا التقرير.